بيان صحافي

"إرفعوا الحصار عن حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان"

اعتصام إئتلاف حملة حق العمل للاجئين بمناسبة الأول من أيار

نظم الإئتلاف اللبناني الفلسطيني لحملة حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان والذي تقوده جمعية النجدة الإجتماعية إعتصاماً بمناسبة الأول من أيار (يوم العمال) تأكيداً على حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان وللمطالبة برفع الحصار عن هذا الحق. وقد شارك في الاعتصام ممثلو المؤسسات الأهلية، والنقابية، والأحزاب الفلسطينية واللبنانية وبمشاركة حشد كبير من اللبنانيين والفلسطينيين أمام مقر مكتب وزير العمل في مدينة بيروت .

افتتح الإعتصام بترحيب من عضو إئتلاف حملة حق العمل السيدة سمية تكجي، التي شكرت المتضامنين والمشاركين في هذا الإعتصام ووجهت التهنئة إلى كل عمال العالم، مؤكدة أن من يحب فلسطين عليه أن يحب شعبها وأن ييسر لهم سبل العمل والرزق.

وتحدث بأسم إئتلاف حملة حق العمل الأستاذ خالد ابو سويد فوجه التحية إلى عمال العالم وخص التحية العمال الفلسطينيين واللبنانيين في لبنان، واكد ان نيل اللاجئين الفلسطينيين لحقهم في العمل او اي حقوق اخرى، سيؤدي إلى تحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية ويساهم في تمكينهم وتعزيز صمودهم في التمسّك بحقّهم في العودة إلى أرضهم وفي إصرارهم على تطبيق القرار 194. وطالب الدولة اللبنانية الإيفاء بإلتزاماتها الدولية وتطبيق قراراتها ومرسومها حول قانون العمل وتعديل قانون الضمان الإجتماعي، بإصدار قرار واضح الى وزارة العمل بإعادة منح إجازات العمل للفلسطينيين والتي توقفت عن منحها منذ بداية العام 2014 كما توقفت عن تجديدها لأجازات العمل لمن كان يمتلكها سابقا .

وأكد ممثل "حزب الإتحاد" الأستاذ خالد المعلم أن حصول اللاجئين الفلسطينيين على حق العمل لن يكون على حساب حقهم في العودة ولن يؤدي إلى توطينهم، لافتاً إلى أنّه من أبسط مقومات دعم القضية الفلسطينية هي تأمين حق العمل واستثناء العمال والمهنيين الفلسطينيين من مبدأ المعاملة بالمثل في كافة القوانين العمل والنظم الداخلية للنقابات. ودعا المعلم الدولة اللبنانية إلى إنشاء صندوق يتم تمويله من التبرعات ويهدف إلى تنمية المخيمات الفلسطينية خاصة البنى التحتية والخدمات.
من جهته، طالب رئيس الاتحاد الوطني للنقابات والعمال والمستخدمين في لبنان الاستاذ كاسترو عبدالله الحكومة اللبنانية بمنح الفلسطينيين حق العمل وحماية حقوقهم المشروعة. مؤكداً أن "العمال اللبنانيين ضد التوطين وضد سلخ أبناء فلسطين عن فلسطين". وأشار عبد الله إلى أنّه يجب تطبيق القوانين واحترام

الحقوق المدنية وحق العمل للفلسطينيين من أجل أن يعيشوا بكرامة، مضيفاً أنهم ليسوا كغيرهم من الأجانب "فكل ما ينتجوه يتم صرفه في لبنان ويعانون كما نعاني كل يوم من الغلاء والسكن والصحة والنقل."

وفي نهاية الإعتصام سلمت مذكرة الى مدير مكتب وزير العمل بيار بحشوشي موجهة إلى معالي وزير العمل سجعان قزي، ومن أبرز مطالبها :

-1معالجة النواحي الغامضة في النص القانوني وثغراته وقصوره في تطبيق تعديلات قانوني 128 و129 لعام 2010.

-2دعوة السلطات اللبنانية المختصة لإتخاذ الأجراءات اللازمة لرفع القيود والأجراءات التمييزية عن القانونين 128 و2010/129 وتطبيقهما.

-3تمكين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين والمسجلين في لبنان من الحصول على إجازة عمل دائمة ومجانية، إستناداً إلى بطاقة اللجوء الرسمية التي في حوزتهم، ذلك في خطوة تمهيدية إيجابية من أجل الإلغاء الكامل لإجازة العمل للاجئين الفلسطينيين وإلى حين أن يطبق حق العودة .

-4إتاحة الفرصة للاجئين الفلسطينيين في لبنان الاستفادة من جميع تقديمات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مقابل إخضاعهم لتسديد الإشتراكات المترتبة عليهم كاملة.

-5التشريع لإستثناء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل او شرط الحصول على الجنسية اللبنانية، إينما وجد في القوانين اللبنانية المتعلقة بالعمل، ومنح اصحاب الكفاءة ومستوفي الشروط منهم، الحقوق التي تمنحها إياهم المواثيق الدولية التي صادق عليها لبنان.

-6التراجع ووقف عدم تجديد إجازات العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان خصوصا موظفين الفئة الأولى والمؤسسات الأهلية المحلية والدولية، والذي يشكل انتهاكا للحق الانساني بالعمل للاجئ الفلسطيني في لبنان، وذلك خلافاً للروحية التي سادت فترة إقرار تعديل قانوني العمل والضمان الاجتماعي في سنة 2010 .

-7انسجام والتزام الحكومة بسياسات البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة منذ سنة 2005 بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان وللايفاء بإلتزامات لبنان الدولية تجاه الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات التي وقعت عليها الدولة اللبنانية التي تتضمن شروطا إحترام حقوق الإنسان.

الإئتلاف اللبناني الفلسطيني لحملة حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان

بيروت في 3 أيار 2016